القوات اللبنانية

جهاز التنشئة السياسية

جذور الطائفية السياسية في لبنان

مكتب الأبحاث - دائرة الإعداد والتدريب - جهاز التنشئة السياسية - حزب القوات اللبنانية

لموقع لبنان الجغرافي ميزة تاريخية قديمة. إنه يؤمّن، بسبب شكل أرضه وموقعه، حماية ومناخاً جيداً ونقطة التقاء وتواصل، لجأت إليه عبر التاريخ طوائف وجماعات هرباً من الاضطهاد. نتيجة لهذا اللجوء وتفاعل بنيه، برزت بنية مركّبة للبنان، مؤلفة من جماعات طوائفية، هي كانت، ولا تزال، وليدة تطور تاريخي ممتلئ بالصراعات والاضطهادات والأحداث... وأحياناً التلاقي.

استقرت هذه الجماعات وغدت، مع الزمن، فرقاً متمايزة لها تقاليدها وبنيانها وثقافتها، ورسمت أنماطها وسلوكياتها الخاصة الداخلية ومع الآخر. كما نشأ تعلق لكل جماعة بالأرض التي تسكنها، حتى بات هذا التعلق لدى البعض منها يعني الحضور والوجود والملاذ الآمن.

مع تراكم الأحداث وتطور مجرياتها التاريخية، توضحت أكثر معالم هذه الجماعات. ونشأ جراء ذلك، في لبنان، مجتمع متباين له تمايز خاص في الانتماء والثقافة والوجود. وعاشت هذه الجماعات الطائفية حسب مفاهيمها الذاتية، ضمن إطارها الداخلي الخاص، فأفرز ذلك ظاهرة جعلت كل طائفة تسعى إلى تأكيد شخصيتها في كافة مناحي الدورة الحياتية عامة. كما أصبحت هذه الظاهرة مرتكزاً ثابتاً في النظام العام، حتى عُرف لبنان بوطن الأقليات الدينية جمعت بينها قضية التعايش القائمة على التسويات بين كيانات هذه الأقليات.

إن جذور الواقع الديني الطائفي وظواهره دمغت الحياة السياسية اللبنانية في العصر الحديث منذ القرن التاسع عشر، وحتى قبله، وبصورة جلية مع عهد ترتيبات القائمقاميتين عام 1842، وعهد المتصرفية عام 1861 وعهدي الانتداب والجمهورية عام 1920 ولغاية يومنا هذا. هذه الجذور الطائفية تأكدت مع بروز الطائفية السياسية كسمة أساسية في بنية الأنظمة السياسية اللبنانية المتعاقبة، والركون إليها كحجر أساس في بنيان هذه الأنظمة.

والطائفية ككلمة مستحدثة أنشأتها النسبة إلى الطائفة التي تدل لغةً على جماعة أو فئة من الناس، من غير أن ينطوي المدلول على حب أو كراهية، ولا على صلاح ولا فساد ولا دين ولا إلحاد. لكن الاستعمال أخرج كلمة الطائفية من التعميم إلى التخصيص، فبدلاً من أن تفيد الجماعة أو الفئة بوجه عام أمست معلماً للفرقة الدينية أو المذهب الديني، ومن هنا أحاطها الاصطلاح الحديث بالجوّ الديني، وأصبحت "الطائفية" مرادفة للتعصب الذميم، تهدف إلى غاية سياسية

باطنية لا ارتباط لها في جوهر الدين. على العموم، يبقى تعبير "الطائفية" اصطلاحاً علمياً، لا يكترث بالتنميط السلبي الذي ألحق به في الفضاء الأدبي والفكري والسياسي اللبناني العام خلال السنوات الأخيرة.

نظام القائمقاميتين: مأسسة الطائفية السياسية

جرى تغيير جذري في المنهج السياسي بعد انهيار إقطاعية عهد الإمارة (1516-1842). وذلك حين بدأت الطوائف تلعب دوراً أكثر جدية على المسرح السياسي والاجتماعي، وتحلّ في سلم القوة مكان الإقطاعيين. إن صعود الطائفة المارونية خاصة، بسبب انفتاحها وثقافة إكليروسها وقادتها، أدى إلى نهج سلوكي جديد تبلور في بروز التضامن والولاء الطائفي ليحل بدلاً من الولاء الإقطاعي، فغدت هذه الطائفة مصدر السلطة وموضع ارتباط سياسي بسبب مكانتها المعنوية وثروتها المادية ونموها الديمغرافي وانتشار أبنائها وأديرتها العاملة في المناطق اللبنانية كافة.

مع تطوّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت طبقات برجوازية جديدة نتيجة التجارة مع الغرب، ساهمت في بروز حركة تغييرية سريعة في المجتمع عامة. بالإضافة إلى العاملين السابقين، لعب عامل آخر دوراً في تغيير واقع الحال في جبل لبنان عندما تعاظم وتنامى حضور الدول الأوروبية بسبب نظام الملّي العثماني ونظام حماية الامتيازات الأجنبية. كل ذلك أدى إلى تدخل في شؤون البلاد عن طريق حماية الطوائف والتجّار والمصالح لإنهاك السلطة العثمانية.

بسبب هذه العوامل الثلاث، أصبحت الطائفة محوراً سلطوياً هاماً، أبدلت البنى الاجتماعية وغيرت المفاهيم السياسية. فكان لا بد من وقوع فتن وأحداث بين الآهلين وبين المتنفذين كتجسيد للصراع على السلطة للحماية الذاتية واكتساب المصالح. فوقعت حروب أهلية ذهب ضحيتها الكثير من الناس ونجم عنها دمار مروّع، وهي كانت حروب، بمعظمها، ذات أسباب أو أبعاد طائفية.

على إثر هذه الحروب، تدخلت الدولة العثمانية والدول الأوروبية، وعملت على ترتيبات أعادت نسبياً الهدوء والاستقرار عبر وضع نظام حكم جديد عرف بنظام القائمقاميتين (المارونية والدرزية) عام 1842، فتكرس الحضور الطائفي رسمياً، بعدما أصبح لكل قائمقامية قائمقام ووكيل من طائفتها. بالإضافة إلى إنشاء مجلس يدير شؤونها قائم على التمثيل الطائفي والمذهبي، وأوجد مجالس قضائية مختارة، كذلك، على أساس طائفي للنظر في الجرائم والحوادث التي تقع.

مأسس نظام القائمقاميتين الطائفية وجعلها مرتبطة بالسلطة، فما عادت مجرد شعور عاطفي ضارب في وجدان الأفراد والجماعات فحسب، إنما تحوّل إلى مجال أعمّ؛ مجال التمثيل في السلطة وتوكيد الحضور والنفوذ والمقدِرة.

نظام المتصرفية: تمكين الطائفية السياسية

لم تعمّر الترتيبات السابقة طويلاً، فعادت الفتن الطائفية إلى الظهور وتتابعت بتشجيع من الخارج. فكانت مجازر العام 1860 المدفوعة بالانتماء الطائفي، فتفاقمت الفتنة، وعمّ الاقتتال وسرت الدماء، فتدخلت مجدداً السلطنة العثمانية مع دول أوروبا الكبرى وأقرت نظاماً جديداً عرف بنظام المتصرفية أو بروتوكول 1861 وبروتوكول 1864.

اعترف هذا النظام بصراحة بمبدأ الطائفية على مستوى الحاكم والتمثيل والقضاء والوظيفة. إذ كرس بوضوح طائفية المتصرف، وأوجد مجلس إدارة لمعاونته مؤلفاً من 12 عضواً يمثلون الطوائف.

على أثر ذلك، نعم لبنان بفترة نصف قرن من الهدوء والاستقرار والازدهار، ولكن لم تختفِ الحالة الطائفية، بل ازداد نموها في الحياة السياسية اللبنانية، وظهر ذلك بعد الحرب العالمية الأولى في عهدي الانتداب والاستقلال.

مرحلة الانتداب والجمهورية: التأكيد على الطائفية السياسية

بعد الحرب العالمية الأولى ألغي نظام المتصرفية ووضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي. ودون التوغل في المواقف المتباينة جداً التي اتخذتها الطوائف اللبنانية تجاه قضية قيام الكيان اللبناني الجديد، إلا أن هذا النظام قد استمر على النهج السابق وأكد حضوره في الحياة السياسية، وجعل من الطائفية السياسية ركناً أساسياً من أركان الحكم ونمطاً بارزاً من أنماط الحياة السياسية العامة.

ففي عام 1920، على سبيل المثال، عينت السلطة المنتدبة مفوضاً سامياً فرنسياً ولجنة إدارية لها سلطات استشارية مؤلفة من 17 عضواً؛ موزعة مقاعده مسبقاً على ممثلي الطوائف. ثم عام 1922، استبدلت اللجنة الإدارية بمجلس تمثيلي منتخب روعيت في تأليفه حقوق الطوائف، وكان

مؤلفاً من 30 نائباً موزعة مقاعده مسبقاً على ممثلي الطوائف.

خلال العام 1925، طلب المفوض السامي من المجلس النيابي الانعقاد لوضع دستور للبلاد. فتم ذلك بعد انتخاب لجنة قامت بالوقوف على آراء الأعيان ورؤساء الطوائف وكبار الموظفين والمفكرين في شأن مرتكزات الدستور الجديد، فطرحت الأسئلة على شخصيات أساسية من الطوائف كافة.

بعد وضع الدستور عام 1926، حُرص على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد. وبالرغم من التعديلات التي طرأت عليه من حينها، إلا أن الدستور اللبناني لا يزال ساري المفعول في كثير من مواده حتى اليوم، خصوصاً فيما يتعلق بحقوق الطوائف وحرياتها. بالإضافة إلى ذلك، كرست الممارسات السياسية النابعة عن اجتهادات دستورية أو في الممارسة أعرافاً طائفية كثيرة، كان أبرزها توزيع المناصب الثلاث الأولى في الدولة على طوائف محددة.

لم تفِ الترتيبات الإنتدابية بالغرض لجهة تخفيف حدة التوترات والمشاكل الطائفية، كذلك لم يأتِ الدستور بحلول لهذه المشاكل، بل هي اكتسبت، مع الوقت، أبعاداً أوسع وازداد حضورها وتأثيرها. ومنذ نهاية الانتداب وتحقيق الاستقلال، وقعت الكثير من الأحداث الطائفية أو ذات أبعاد وخلفيات طائفية كأحداث عام 1958 والحرب الأهلية عام 1975، والكثير غيرها.

مع قرب انتهاء الحرب الأهلية، دُعي اللبنانيون، بعد تدخل الدول العربية والعالمية، إلى اجتماع في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية وخرجوا بميثاق جديد دُعي "وثيقة الوفاق الوطني" أقره لاحقاً البرلمان اللبناني عام 1990 وعدّل الدستور على أساس أحكام الوثيقة. إلا أن الطائفية السياسية بقيت في الدستور، لا بل قام النظام الجديد بالتأكيد عليها في الكثير من بنيانه ومواد دستوره.

الطائفية في النظام والدستور

إن النظام اللبناني الذي ولد من رحم تكوين الجماعات الطائفية، يمتاز عن أنظمة البلاد المحيطة به بغياب البعد الديني المهيمن وبوجود نظام ديمقراطي لم يتجه كلياً إلى فصل الدين عن الدولة. إن علاقة الطوائف بالنظام السياسي هي علاقة جدلية من حيث الوجود والبقاء: إن النظام قائم على شكله هذا لأن الطوائف قائمة، وفي الوقت عينه هي باقية كجماعات سياسية واجتماعية لأن النظام القائم والدستور يؤمنان لها هذه المكانة.

بموجب الدستور، لا ترتبط الدولة بمجموعة دينية أيا كانت، لكنها في الوقت عينه تعززها كافة. مما حدا هذه المجموعات الدينية أن تصبح أفرقاء وشيعاً سياسية وأضحى وجودها الفاعل حتمي لاستمرار توازن النظام.

في الدستور الحالي تم توزيع المناصب على الطوائف وأعطيت الطوائف حقوقاً دستورية. على سبيل المثال:

- الفقرة (ح) من مقدمة الدستور: "الغاء الطائفية السياسية هدف وطني أساسي يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحلية".
- المادة التاسعة: "حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الاجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية اقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك اخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية".
- المادة العاشرة: "التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الاديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".
- المادة التاسعة عشر: "ينشأ مجلس دستوري لمراقبة دستورية القوانين [...] ويعود حق مراجعة هذا المجلس [...] إلى رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني".

• المادة الثانية والعشرون: "مع انتخاب أول مجلس نواب على أساس وطني لا طائفي يستحدث مجلس للشيوخ تتمثل فيه جميع العائلات الروحية وتنحصر صلاحياته في القضايا المصيرية".
• المادة الرابعة والعشرون: "وإلى أن يضع مجلس النواب قانون انتخاب خارج القيد الطائفي، توزع المقاعد النيابية وفقاً للقواعد الآتية: أ- بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، ب- نسبياً بين طوائف كل من الفئتين،ج- نسبياً بين المناطق".
• المادة الخامسة والتسعون: "على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتخاذ الاجراءات الملائمة لتحقيق الغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية. مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بالغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية. وفي المرحلة الانتقالية: أ- تمثل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة. ب- تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة".

إن الدستور والنظام السياسي في لبنان مثال للتداخل والاختلاط بين ما هو ديني ومدني؛ بين ما هو مقدّس وما هو وضعي. هذا وقد أصبح الانتماء المذهبي والطائفي هو محور الاستقطاب في الحياة السياسية والعامة في لبنان، تماماً كما كان الحال عليه منذ قرون. وهو أمر ظاهر، كذلك، وبقوة، في الأحزاب والهيئات المجتمعية والتيارات والقوى السياسية ومؤسسات الدولة، ومتغلغل في كل هذه المناحي. كما شكّل اختلافات ثقافية مستحكمة وبات يفرز حالات طائفية تعيد إنتاج نفسها، وأدى، بحكم الواقع والممارسة والحقائق التاريخية، إلى إقامة وجود سياسي حرّ للفرد كجزء من مجموعة، لا مواطنية له خارج إطاره الطائفي.

وهذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية التي عايشت تحولات الأحداث التاريخية اللبنانية، كانت نتاجاً لرواسب وتراكمات وتقاطعات محلية وأجنبية، إقليمية ودولية. كما تعكس خيارات الجماعات في واقع وتاريخ محددين، وتعني، في مفهومها، أن تعكس الطائفة (والقوى السياسية التي تمثل

الطائفة) ثقل الجماعة التي تمثلها في المجتمع، وقدرتها على تشكيل البنى والمؤسسات وانتهاج ممارسات سياسية وإدارية محددة. فتصبح المواقع في الدولة وفي المجتمع السياسي مرتبطة بالطوائف والمذاهب، وذلك لجهة المراكز والمناصب السياسية والتمثيلية والوظائف الإدارية التي تتقاسمها هذه الطوائف حصصاً.

هذا الشكل من أشكال مشاركة الطوائف في السلطة، حسب الدستور والنظام السياسي القائم، هو ضمانتها كمجموعات حضارية متنوعة، فغدت الطوائف مكوناً أساسياً في النظام اللبناني وجسر عبور للديمقراطية التمثيلية في مقابل الأنظمة الشمولية المغلقة في المنطقة، الصهيونية منها والعربية والإسلامية كذلك.

المناداة بإلغاء الطائفية السياسية

في كل مناسبة، عندما يطلق قيادي أو مسؤول لبناني رأياً مخالفاً للمسار السياسي العام الذي تنتهجه بعض الأحزاب أو الجماعات أو الطوائف اللبنانية، متحدة كانت أم منفردة، تنطلق مطالبةً بإلغاء الطائفية السياسية، فيبدو ذلك سيفاً مصلتاً يُستخدم لغرض يبرأ من النزاهة والموضوعية. وغدا طرح هذا البند موسمياً ومتلازماً مع كل حراك مفصلي في الحياة السياسية اللبنانية، كما غدا تداوله لوناً من ألوان الفلكلور السياسي اللبناني.

واليوم، تتعالى الأصوات التي تدعو إلى تأليف هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، فإذا ببعض الجماعات تؤيد هذا الطرح انطلاقاً من شعور طائفي ومذهبي، وبسبب النمو العددي وقوة السلاح التي تمتلكه، مما يؤمن لها الغلبة على باقي الطوائف. وهذا بالضبط ما يُربك الجماعات الأخرى، ويجعلها ترفض هذا الطرح خشية إزاحتها عن مواقع السلطة والإدارة، وبالتالي إلغاء دورها في الحياة العامة. من هنا تنطلق أصوات مقابلة تدعو إلى تكريس هذا النظام الطائفي بعد تجذيبه من بعض شوائبه وتعتبره صيغة فريدة وتجربة ناجحة ممكن تطبيقها في الدول التي تتشابه تركيبتها والتركيبة اللبنانية، دون تناسي تذكير الجماعات السياسية والطائفية ضرورة الإدراك بأن ممارسة السلطة وتداولها وكسبها إنما يتم بالوسائل الديمقراطية دون اللجوء إلى التعطيل أو العنف أو الترغيب والترهيب.

على عكس المطالبين بإلغاء الطائفية السياسية أو المحافظة عليها، فئتان هامشيتان أخرتان في لبنان تدعوان إلى حلول أكثر راديكالية. الأولى ترى أن الحل قابع في عقد تأسيسي جديد حازم يتوافق والحقائق المجتمعية والظروف التاريخية، وذلك عبر إقامة نظام فيدرالي ناظم للطوائفية والمعتمِد على الديمقراطية التوافقية الحقيقية كقاعدة حكم، والحياد الدولي في السياسية الخارجية. أما الثانية، فهم أنصار المنادون بالعلمانية الشاملة، والرافضون لأي دور للجماعات المؤسِسة للبنان ومكوّنات المجتمع اللبناني في الحياة العامة. إن هذا الطرح الأخير يفترض، أولاً، رفض الأحزاب الدينية في لبنان ومنعها من العمل السياسي أو حتى التواجد، كما يفترض، كذلك الأمر، تغيير أحكام الأحوال الشخصية، من زواج وإرث وطلاق وحضانة وأمور أخرى، وفرض زواج مدني إلزامي، وهي كلها، في الزمن الحالي، مجرد طروحات نظرية بعيدة جداً عن التحقيق.

تكثيف الضبابية الفكرية حول الطائفية وتعددية الآراء حولها، جعل من الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية مشروعاً دون مضمون حقيقي، وفاقد للجدية. لا يعود هذا الأمر فقط إلى أن هذا الموضوع لا يزال يُطرح بشكل متكرر حد الإسفاف على مرّ عقود دون أي يتغيّر الواقع بشيء، إنما لأن الواقع السياسي والاجتماعي الحالي، كما التجارب التاريخية ومكانة الطوائف في لبنان، كافٍ لنقض كامل طروحات دعاة إلغاء الطائفية السياسية.

وهن مشروع دعاة إلغاء الطائفية السياسية

بالعودة إلى الدستور، إن إلغاء الطائفية السياسية هو المعادلة الأصعب بالنسبة إلى الإصلاحات الدستورية المطلوبة، كتحقيق اللامركزية الإدارية والتقسيم الإداري ووضع قانون انتخابات عصري المذكورة كلها في فقراته. فلماذا التركيز على أولوية العمل على بند إلغاء الطائفية السياسية، بينما ينبغي أن يكون ترتيبه الأخير نظراً لأهميته ونتائجه المصيرية الهامة، إذ عليه أن يسلك مساراً طويلاً ويمر في محطة تجريبية قبل أن يصبح أمراً واقعاً ونافذاً.

إن من يطالب بإلغاء الطائفية السياسية ومن يطالب بالمحافظة عليها، يرتكز في دوافعه على مبدأ الديمقراطية والدستور لناحية العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، تماماً كمن يطالب بالعلمنة الشاملة أو الفدرالية اللذان يرتكزان في صلب مطالبهما، وكل من ناحيته، على الديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان كذلك. إن كل ذلك يدل على نظرة الفرقاء اللبنانيون إلى موضوع

الطائفية بطريقة جزئية وليس كلية، وهي نظرات تعود، في نهاية الأمر، وفي الإطار العام، إلى نظرة اللبناني الطائفي إلى نفسه وإلى مكانته في مقابل الآخر.

بسبب النظرة الجزئية والمجتزأة كذلك، لم يقم المنادون بإلغاء الطائفية السياسية بوضع خطة حقيقية مقنعة لتحقيق هذا الإلغاء، وذلك بسبب إنعدام الفكرة المواطنية المدنية التي لا تحظى عند أغلبية اللبنانيين بأولوية على الانتماء الطائفي. إن إلغاء الطائفية سيؤسس، حسب الدستور، لإنشاء مجلس للشيوخ منتخب على أساس طائفي، كما سيُبقي للطوائف استقلاليتها وحصاناتها في موضوع الأحوال الشخصية والتعليم والحق في مراجعة المجلس الدستوري. وكل ذلك لن ينقل لبنان إلى تعميم ثقافة المواطنة لأن الدستور نظر إلى إلغاء الطائفية من زاوية النص دون المعالجة الفعلية، كما من زاوية ارتباطها بالسياسة والحكم وليس ارتباطها بدور المؤسسات الدينية ومشاعر الأفراد والجماعات. إن دعاة إلغاء الطائفية السياسية، في مشروعهم المقترح، إنما يجعلون من اللبناني غير طائفي سياسياً، لكن يبقون عليه متمذهباً ومتطيفاً في الأمور الفردية والعامة كافة.

إن الحالة الراهنة في الوظيفة العامة دون الفئة الأولى، على سبيل المثال، هي خير دليل على ذلك، حيث نص الدستور على مبدأ إلغاء الطائفية فيها، إنما أوجد وضعاً خطيراً بحيث ألغيت طائفية الوظيفة لكنها أبقت على طائفية الموظف، والذي بات أشد تمسكاً بانتماءه في ممارسة عمله. العبرة في ذلك هنا، هي أن إلغاء النص الذي ينص على إلغاء الطائفية السياسية في الوظيفة لم يؤدِ إلى إلغاء الطائفية، إنما كرسها في النفوس والممارسة على حد سواء.

إن تشريع إلغاء الطائفية السياسية من دون حراك فكري واجتماعي لا يضمن صيرورة الإلغاء واقعاً فعلياً. إذ أن أكثر النصوص الدستورية غير معمول بها في لبنان، الذي كان ولا يزال يعيش مفارقة بين مبادئه النظرية وواقعه الفعلي، وفي مسافة لا تنفك تتزايد بين النصوص من جهة والممارسة من جهة أخرى.

يمكن القول أنه مع غياب عناصر تغيير حقيقية، فإن إلغاء الطائفية السياسية قابل بذاته أن يلبس لباساً طائفياً. ففي ظل تضخم الخصوصيات المذهبية، يتحول مشروع إلغاء الطائفية السياسية، يوماً بعد يوم، إلى وسيلة غير مباشرة لتعويض الخلل الحاصل في العلاقة بين النمو السكاني، المقدرة، والتمثيل في السلطة. في مقابل ذلك، إن توزيع المناصب والمراكز على الطوائف اللبنانية في ظل

الواقع الرهن هو عامل من عوامل الاستقرار السياسي، فيما إلغاء ذلك حالياً ومنع النظام السياسي من استيعاب شامل لمركبات المجتمع اللبناني على قدم المساواة، سيؤدي إلى شعور بخطر الزوال الحضاري وهو أمر ملموس لدى الكثير من الطوائف في الواقع السياسي الحالي اليوم.

لكي يكون مشروع إلغاء الطائفية السياسية مشروعاً وطنياً لا طائفياً، يجب بداية معالجة الحالة الطائفية في النفوس قبل النصوص. في النظام المطبق حالياً ضوابط تحد من انفلاش الحالة الطائفية. فكيف نلغي الضوابط قبل ترويض الحالة أو إلغائها؟

إن إلغاء الطائفية السياسية سيؤدي إلى ديمقراطية عددية قد تدفع إلى انبثاق سلطة طائفية، لا ضمانة بأن لا تعمل على تعميم شرائعها ومناهجها الطائفية الخاصة على جميع اللبنانيين. لذا، وجب تأمين العبور من الحالة الطائفية إلى الحالة الوطنية "من تحت إلى فوق"، أي من الناس إلى السلطة وليس العكس. وذلك يجب أن يأتي تتويجاً لمسيرة طويلة من الدراسة والحوار في إطار التوافق الوطني والشراكة الحقيقية وصيانة الحريات وحقوق الإنسان. وهذا ما يدعو، بطبيعة الحال، إلى التزام أكثر عمقاً بالصيغة التعددية الحالية وتعزيز احترام خصوصيات الطوائف ضمن الدولة الواحدة، وذلك لأن بنية المجتمع اللبناني وحقائق التاريخ تفرض ذلك.

بما أن التثقيف السياسي هو زاد الفكر والمعرفة، نضع بين أيديكم هذا البحث ليكون مادة للمعرفة والنقاش والتفاعل.